على اصالة المصدر وفرعية الفعل يعني انما سمي المصدر
مصدرا لكون الفعل صادرا عنه هو وفي اللغة
موضع يصدر عنه الا بان فيكون الفعل فرعا عليه والدليل
الرابع على كون المصدر اصله لان المصدر لو كان
مشتقا من الفعل لوجب ان يقل على اكثر مما يدل عليه
الفعل لوجب زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان قوله
الاشتقاق ان تجد بين اللفظين الى اخره لقائل
ان يقول كان حق الكلام ان يذكر متمسكات الفريقين
من غير فاصلة بالجواب عنه انه لما ذكر كان ان المصدر
اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان
تبين الاشتقاق فلهذا فصل تعريف بين متمسكات
الفريقين اذا عرفت هذا فاعلم ان الواجب في الحد
ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان تجد
بين اللفظين تباسبا بمنزلة الجنس يتناول المقصود
وغيره وقوله في اللفظ فصل يخرج اللفظين اللذين
بينهما مناسبة لكن لا في اللفظ نحو العقود

والجلوس

من قال انما يستتر الضمير المرفوع المتصل في هذه المواضع
دون غيرها الوجود الدليل وهو عدم الابراز في
ضرب في قولنا زيد ضرب والتاء في ضربت في قولنا
هند ضربت والياء في ليضرب في قولنا زيد يضرب والتاء
في تضرب في قولنا هند تضرب والهمزة في اضرب
في قولنا زيد اضرب والنون في نضرب في قولنا زيد
نضرب والصفة اذا اسندت الى شيء قبلها نحو زيد
ضارب الى اخرا لامثلة واعترض بعض الناس قائلا
يلزم من هذا الدليل المصادرة على المطلوب بيان
الملازمة ظاهر على من تامل اقول يمكن ان يجاب
عنه بان يقال المراد من الابراز في قوله عدم الابراز
الظهور فيكون تقدير الكلام لوجود الدليل
وهو عدم ظهور الفاعل محصلة ان الفعل لا بد له
من قائل وهو اما ظاهر او مستتر فلما لم يكن له
فاعل ظاهر علمنا ان فاعله مستتر فيثبت الاستتار
بالشتر والتقسيم الا ان قائل هذا الدليل لو اقتصر

Copyright © King Saud University